E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.3/1997/22
10 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الإحصائية
الدورة التاسعة والعشرون
١٠ - ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧
البند ١٣ من جدول الأعمال المؤقت*

التنسيق والتكامل بين البرامج الإحصائية الدولية

تعزيز دور اللجان الإقليمية في مجال الإحصائيات

تقرير الأمين العام

موجز

دعت اللجنة الإحصائية إلى تعزيز اللجان الإقليمية كي تسهم في التطور الذي توجد حاجة شديدة إليه في المكاتب الإحصائية الوطنية في مناطقها[١][٢]. وتشمل جميع المناطق بعض البلدان التي تعاني من مشاكل حادة، إلا أن بعض المناطق أشد حرمانا بكثير من المناطق الأخرى.

يقدم التقرير الحالي وصفا للجان الإقليمية بصورة عامة، ويقدم بعض التفصيلات لأنشطتها في مجال الإحصائيات، كما يقترح بعض السبل التي يمكن بها تعزيزها. ثم تقدم المرفقات الأول إلى الخامس وصفا لعمل كل لجنة إقليمية على حدة. وأخيرا يعطي المرفق السادس بعض المعلومات عن اللجان الإقليمية على شكل جدول.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ٨ (E/1995/28، الفقرة ١٢ (و)).

(٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ٩ (E/1994/29، الفقرة ٥٧).

---

* E/CN.3/1997/1.

240197 240197 97-00786

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	- الأصول	١	٣
ثانيا	- القرب من البلدان	٢	٣
ثالثا	- الأنشطة الإحصائية للجان الإقليمية	٣	٣
	ألف- وضع المنهجيات وتنفيذها	٤-٨	٣
	باء - المساعدة التقنية	٩-١٠	٤
	جيم- جمع البيانات	١١	٤
	دال - تحليل البيانات وعرضها	١٢-١٣	٥
	هاء- تنسيق التطوير الإحصائي الإقليمي	١٤	٥
رابعا	- الموارد	١٥-١٦	٥
خامسا	- الاستنتاجات	١٧-١٨	٥
	ألف- الدول الأعضاء	١٩-٢٠	٦
	باء - المنظمات الدولية	٢١	٦
	جيم- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان	٢٢	٦
	دال - الميزانية العادية للأمم المتحدة	٢٣	٧
	هاء- الأولويات داخل اللجان الإقليمية	٢٤	٧
	واو - الموظفون الإحصائيون في اللجان الإقليمية	٢٥-٢٦	٧

المرفقات

الأول	- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٨
الثاني	- اللجنة الاقتصادية لأوروبا	١٠
الثالث	- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٣
الرابع	- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	١٥

الخامس - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ١٨

السادس - معلومات عامة عن اللجان الإقليمية ٢٠

أولا - الأصول

١ - لقد أنشئت اللجان الإقليمية في أوقات مختلفة وعلى مدى فترة تتراوح من عامين إلى عشرين عاما بعد تأسيس الأمم المتحدة نفسها، أساسا لتوفير روابط وثيقة فيما بين الدول الأعضاء وبين الدول الأعضاء والأمانة العامة للأمم المتحدة؛ وفي بعض الحالات للمساعدة في إعادة البناء الاقتصادي للمناطق التي دمرتها الحرب. ويتعامل مقر الأمانة العامة للأمم المتحدة في نيويورك مباشرة مع الدول الأعضاء الـ ١٨٥ جميعها لأغراض كثيرة منها جمع البيانات وتقديم المساعدة التقنية في مجال الإحصائيات، إلا أن اللجان الإقليمية المجهزة على نحو مناسب تلعب أيضا دورا حاسما بسبب ميزاتها الخاصة وبسبب المصالح المشتركة للبلدان الأعضاء ضمن كل منطقة. ويقوم الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية الخمس بتقديم تقاريرهم مباشرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

ثانيا - القرب من البلدان

٢ - لا تزال طبيعة العلاقات بين اللجان الإقليمية والبلدان الأعضاء فيها، وفيما بين البلدان الأعضاء داخل المناطق، القوة الرئيسية للجان الإقليمية. فالقرب الجغرافي واللغات المشتركة تمكّن اللجان الإقليمية من أن تكون مدركة لاحتياجات وآراء ومشاكل البلدان الأعضاء فيها. وهذا من شأنه أن يفرض على اللجان مسؤولية رصد التقدم ونشر بيانات مقارنة عن البلدان الأعضاء فيها. ومما له نفس القدر من الأهمية أن البلدان الأعضاء ذات المصالح المشتركة أو المترابطة تجد في اللجان الإقليمية محفلا تكون فيه بمثابة شركاء متساوين مما يوفر لها حلقة وصل جماعية بمنظومة الأمم المتحدة كلها وبالكثير من الوكالات الدولية الأخرى. ثم أن الموضوعية والحيدة اللتين تعتبران من الصفات البارزة للأمم المتحدة تنطبقان على اللجان الإقليمية.

ثالثا - الأنشطة الإحصائية للجان الإقليمية

٣ - يمكن وصف المهام الإحصائية للجان الإقليمية تحت خمسة عناوين: (أ) وضع المنهجيات وتنفيذها؛ (ب) المساعدة التقنية؛ (ج) جمع البيانات؛ (د) تحليل البيانات وعرضها؛ و (هـ) تنسيق التطور الإحصائي الإقليمي.

ألف - وضع المنهجيات وتنفيذها

٤ - تستفيد البلدان الأعضاء من اللجان الإقليمية بوصفها محفلا يمكنها فيه أن تتبادل وتطور أساليبها ومعاييرها الإحصائية الوطنية. وكثرة من مهام المكاتب الإحصائية الوطنية هي، بطبيعتها، مهام فريدة داخل بلدها إلا أنها مطابقة لمهام هذه المكاتب في كل بلد عضو آخر تقريبا. ولذلك، تستطيع المكاتب الإحصائية الوطنية أن تتعلم من جيرانها وتقاسمها التجارب تحقيقا للفائدة المتبادلة.

٥ - وبالمثل، يلزم أن تعتمد المكاتب الإحصائية الوطنية معايير تتناسب مع احتياجاتها وتمكنها أيضا من مقارنة نتائجها مع النتائج التي تتوصل إليها بلدان أخرى. والكثير من المعايير الإحصائية هي معايير ذات

مستوى عالمي، إلا أن هناك اختلافات إقليمية ودون إقليمية تشترك فيها مجموعات من البلدان. وفوق ذلك، توفر اللجان الإقليمية محفلا يمكن أن تطور فيه هذه المعايير الإقليمية ودون الإقليمية وتنشـَر.

٦ - وبعض المعايير توضع أساسا على صعيد عالمي ثم تكيـَّف لتناسب الاحتياجات الإقليمية والمحلية. وهناك معايير أخرى تستمد من توصيات إقليمية، ويمكن في النهاية دمجها لتصبح معيارا عالميا.

٧ - وتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ هو أولوية حالية، وقد قبلت به، من حيث المبدأ، معظم بلدان العالم، ولكن بلدانا أخرى كثيرة تجد أن من الصعب الأخذ به عمليا. غير أن هناك كثرة من المواضيع الهامة الأخرى، منها الإحصائيات الاجتماعية والديمغرافية، التي هي موضع اهتمام حالي.

٨ - ويتفاوت تطوير وتنفيذ الأساليب والمعايير الإحصائية فيما بين المناطق وداخلها تفاوتا شديدا. وقد لاحظت مقررات واستنتاجات اللجنة الإحصائية الاختلافات الهائلة الموجودة، وأكدت على الأهمية البالغة للدور الذي يمكن أن تؤديه اللجان الإقليمية المعززة على النحو المناسب في هذه المجالات.

باء - المساعدة التقنية

٩ - يترتب على ذلك أن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ هو مجال ذو أولوية بالنسبة للمساعدة التقنية. فبعض المساعدة التقنية في مجال الإحصائيات تقدمه وكالات عالمية إلى البلدان في جميع أنحاء العالم، ولكن بعضا آخر تقدمه وكالات إقليمية وبلدان مانحة إلى جيرانها داخل المنطقة نفسها. وتقدم المساعدة التقنية على الصعيد الإقليمي عندما تكون احتياجات وظروف البلدان المجاورة مماثلة أو لأن للجهات المانحة مصالح في مساعدة جيرانها في المنطقة. ومن الأمثلة الحالية على ذلك المساعدة التقنية التي تقدمها وكالات وبلدان كثيرة إلى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق.

١٠ - وتشارك جميع اللجان الإقليمية في تقديم المساعدة التقنية، إلا أن اللجنة الإحصائية لاحظت أن مشاركة هذه اللجان ليست كافية لتحقيق أهدافها، على الرغم من الميزة النسبية التي تتحقق من عمل اللجنة مع أعضائها، ولذلك يرى البعض أنه ينبغي للوكالات الأخرى أن تحاول إشراك اللجان الإقليمية بدرجة أكبر في مشاريعها الخاصة بتقديم المساعدة التقنية.

جيم - جمع البيانات

١١ - يـُجمع جزء كبير من البيانات على الصعيد العالمي، مثل تلك التي تجمع لقاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية ومجاميع الحسابات القومية، وذلك أساسا لأنها تتيح إجراء المقارنات وإعداد الأرقام التجميعية على الصعيد العالمي. وعلى الصعيد الإقليمي، تهتم كثرة من البلدان الأعضاء بوجود بيانات أكثر تحديدا وتفصيلا. ومن الناحية العملية، يختلف حجم نشاط جمع البيانات اختلافا كبيرا من منطقة إلى أخرى، مما يعكس اختلاف اهتمامات وموارد البلدان الأعضاء في المناطق المعنية.

دال - تحليل البيانات وعرضها

١٢ - من المهم الإشارة إلى أن للجان الإقليمية احتياجاتها الخاصة من البيانات الإحصائية بغية الاضطلاع بمهام من قبيل التحليل الاقتصادي أو التقييم البيئي. لذلك تنشر اللجان الإقليمية البيانات الإحصائية في أشكال كثيرة من خلال المنشورات والتقارير المتعلقة بمختلف أنشطتها الإحصائية وغير الإحصائية.

١٣ - ومرة أخرى، لا تكفي قدرات اللجان الإقليمية للاضطلاع بما يطلب منها في مجال جمع ونشر البيانات.

هاء - تنسيق التطوير الإحصائي الإقليمي

١٤ - تشكل اللجان الإقليمية أيضا جهة محورية هامة للتطوير الإحصائي الإقليمي يمكن أن تلتقي من خلاله ليس البلدان الأعضاء فحسب وإنما أيضا المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى بغية تنسيق أنشطتها الاحصائية.

رابعا - الموارد

١٥ - إن اللجان الإقليمية صغيرة نسبيا ولا يرجّح أبدا أن تكون منظمات كبيرة. والواقع أن استمرار الأزمة المالية التي تمر بها الأمم المتحدة والضغط من أجل إعادة التشكيل جعلا موارد اللجان الإقليمية في فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ تقل عما كانت عليه في الفترة السابقة، ومن المزمع خفضها ثانية في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، وإن كان يرجح أن نصيب اللجان الإقليمية من التخفيضات سيكون أقل من نصيب غيرها من أقسام الأمانة العامة للأمم المتحدة. ولأن اللجان الإقليمية صغيرة الحجم ولكن ذات علاقات وثيقة نسبيا بالبلدان الأعضاء فيها، فمن الممكن أن تتوقع أن تكون أنشطتها المستقلة قليلة نسبيا، ولكن عليها أن تعتمد على التعاون الوثيق مع البلدان الأعضاء فيها، والمقر، والوكالات الأخرى.

١٦ - وهكذا فإن ما تحققه اللجان الإقليمية من نتائج وما تقدمه من خدمات يتوقف بدرجة كبيرة للغاية على إسهامات البلدان الأعضاء فيها وإسهامات الوكالات الأخرى، على الصعيد العالمي وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ولكن أيا كان اعتماد اللجان الإقليمية على تعاون أعضائها والمؤسسات الحكومية الدولية الأخرى، يجب أن يكون لها ما يكفي من الموارد لتمكينها من تأدية دورها الحاسم الأهمية والتكميلي بالتعاون مع الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة بنيويورك والهيئات الأخرى ذات الصلة.

خامسا - الاستنتاجات

١٧ - يدل هذا العرض المجمل للجان الإقليمية، والوصف الأكثر تفصيلا لكل لجنة إقليمية، الوارد في المرفقات الأول إلى الخامس على أن اللجان الإقليمية يجمع بينها دورها الأساسي المتمثل في ضمان استمرار العلاقات الوثيقة بين الدول الأطراف في الأمم المتحدة والأمانة العامة للأمم المتحدة، إلى جانب الوكالات الأخرى. ولكن اللجان الإقليمية وظروف عملها مختلفة كثيرا، ومن الواضح أنها لا تزود بما يكفي من الموارد لتأدية المهام المطلوب منها انجازها.

١٨ - وترد أدناه بعض الاقتراحات بشأن السبل التي يمكن بها تعزيز أنشطة جميع اللجان الإقليمية.

ألف - الدول الأعضاء

١٩ - أولا، من المهم أن تؤدي البلدان الأعضاء في كل لجنة من اللجان الإقليمية دورا نشطا. وجميع أمانات اللجان في حد ذاتها صغيرة وبالتالي فإن العمل الفني الذي تستطيع أن تضطلع به بمفردها ضئيل نسبيا، ولكن باستطاعتها أن تسهم في العمل الفني وتكون محفلا تستطيع جميع البلدان الأعضاء أن تتعاون فيه سعيا إلى تحقيق الأهداف المشتركة. ويجب أن يكون التزام الإحصائيين في البلدان الأعضاء على مستوى رؤساء المكاتب الاحصائية الوطنية، ولكن التعاون الفعلي لا بد أن يكون موجودا على جميع المستويات. وقد أثبتت التجربة في كثير من المناطق أن بإمكان الإحصائيين الوطنيين جني فائدة كبيرة عن طريق تبادل الخبرات مع البلدان الأخرى، واستحداث طرائق ووضع تعاريف تتلاءم مع أهدافهم الخاصة وأهداف جيرانهم.

٢٠ - وباستطاعة البلدان الأعضاء أيضا أن تستفيد من عمل اللجان الإقليمية وأن تسهم فيه عن طريق إعارة الموظفين على أساس مؤقت للشعب الإحصائية التابعة للجان الإقليمية. ويمكن أن يشكل ذلك تجربة قيمة جدا لاكتساب المعارف بالنسبة للموظفين المعنيين، وأن يزود، في الوقت ذاته، اللجان بموظفين اكتسبوا الخلفية والخبرة المناسبتين في مكتب إحصائي وطني. وبما أن اللجان الإقليمية صغيرة للغاية، فإن مجرد موظف فني واحد يمكن أن يحدث فرقا كبيرا.

باء - المنظمات الدولية

٢١ - ثانيا، باستطاعة المنظمات الدولية أن تكثف عملها مع اللجان الإقليمية وعملها من خلالها بحيث تستطيع اللجان الإقليمية، بمعرفتها الجيدة للبلدان الأعضاء في المنطقة، أن تكون بمثابة قناة اتصال مع المنظمات الدولية التي تعمل على الصعيد العالمي. وبإمكان اللجان الإقليمية أيضا أن تكون محفلا تستطيع البلدان الموجودة في مناطقها والمنظمات الدولية أن تلتقي وتنسق أنشطتها فيه.

جيم - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

٢٢ - ثالثا، يشكل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وكالتي الأمم المتحدة الممولتين الرئيسيتين، لذلك بإمكانهما تزويد اللجان الإقليمية بموارد خارجة عن الميزانية عن طريق استخدام اللجان كوكالات منفذة للبعض من مشاريعهما. وهذان هما الوكالتان الممولتان الرئيسيتان، وإن كانت هناك وكالات أخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، قد تستطيع أيضا تقديم بعض الأموال الخارجة عن الميزانية. وإلى جانب زيادة مجموع قاعدة الموارد المتاحة للجان الإقليمية، يمكن أن توفر هذه الأموال المرونة المطلوبة، إذ بالرغم من أنها مخصصة على وجه الحصر لمشاريع محددة فإنها يمكن أن تكون أكثر مرونة بإتاحتها إمكانية تحويل الأموال من أحد بنود الميزانية إلى بند آخر في إطار مشروع ما. وللأسف، اتجهت الوكالات الممولة في السنوات الأخيرة إلى الابتعاد عن المشاريع الإقليمية بحيث أصبحت تقدم الأموال مباشرة لبلدان محددة. وبالرغم من أن هذا الأمر قد يبدو منطويا على بعض المزايا، فإن تنسيق ذلك الشكل من التمويل أكثر صعوبة، ويفضي إلى الازدواجية، ويقلل من فعالية اللجان الإقليمية. وهذه السياسات لا تقررها أمانات المنظمات الممولة، وإنما البلدان الأعضاء فيها. لذلك باستطاعة المكاتب

الإحصائية الوطنية أن تساعد في إقناع دوائرها المعنية بالشؤون الخارجية بأنه ينبغي اتباع السياسات التي من شأنها أن تساعد على تعزيز اللجان الإقليمية.

دال - الميزانية العادية للأمم المتحدة

٢٣ - رابعا، يمكن توزيع الميزانيات العادية للأمم المتحدة على نحو أكثر مرونة. والتمويل من موارد خارجية عن الميزانية مهم بشكل خاص بالنظر إلى القيود الشديدة المفروضة على الميزانية العادية للأمم المتحـــدة ولأن ما يُسمح بإنفاقه على المعدات والخبرة الاستشارية والسفر لا يعدو أن يكون نذرا. ففي اللجنة الاقتصادية لأوروبا، على سبيل المثال، تخصص الجمعية العامة ٩٨ في المائة من الميزانية العادية لتكاليـــف الموظفيـــن، فلا تبقى إلا نسبة ٢ في المائة لتُنفَق على جميع المرافق الأخرى. ونتيجة لذلك، لا يستطيع الموظفون الإحصائيون التابعون للجان الإقليمية حضور الاجتماعات الهامة حتى داخل منطقتهم وحتى في حالة عدم وجود أزمة مالية. والواقع أن الأزمات المالية المتكررة التي تمر بها الأمم المتحدة تزيد من تقييد هذه الأنشطة. وتنطبق هذه القيود نفسها أو قيود مماثلة على جميع أقسام الأمم المتحدة. ومرة أخرى، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هي التي تقرر، من خلال الجمعية العامة ولجانها، توزيع الموارد المالية في إطار الميزانية العادية، لذلك باستطاعة المكاتب الإحصائية الوطنية أن تستخدم تأثيرها على حكوماتها لإقناعها بتمكين الأمانة العامة للأمم المتحدة من توزيع الأموال بين تكاليف الموظفين والتكاليف الأخرى توزيعا يتسم بمزيد من المرونة والكفاءة.

هاء - الأولويات داخل اللجان الإقليمية

٢٤ - خامسا، يمكـــن للحكومات الأعضاء أن تعطي أولوية أعلى للعمل الإحصائي داخل اللجان الإقليمية بحيث يتسنى تخصيص مزيد من الموارد لشُعَبِها الإحصائية، حتى أثناء فترات إعادة التشكيل وتقليص الحجم.

واو - الموظفون الإحصائيون في اللجان الإقليمية

٢٥ - أخيرا، يجب على الموظفين الإحصائيين للجان الإقليمية أنفسهم أن يشجعوا عمليا البلدان الأعضاء والوكالات الدولية الأخرى على التعاون معهم، وذلك بأن يبرهنوا على أن اللجان الإقليمية قادرة على تأدية الدور الذي أنشئت من أجله.

٢٦ - وفي التحليل الأخير، تقع المسؤولية أساسا، مع ذلك، على عاتق المكاتب الإحصائية للبلدان الأعضاء ذاتها؛ فهذه المكاتب هي التي تستفيد من تعزيز اللجان الإقليمية وإسهاماتها هي التي تجعل اللجان الإقليمية، أقوى.

المرفق الأول

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١ - برنامج الاحصائيات في أفريقيا من أقدم برامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد أُدركت الحاجة إلى البرنامج لدى بدء عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عام ١٩٥٨، عندما وافقت في دورتها الأولى على تنفيذ برنامج تنمية طويل الأجل للمنطقة الأفريقية. وأُدرك حينئذ أن البنى الأساسية الاحصائية للبلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ضعيفة. وأدى هذا الإدراك إلى إنشاء مؤتمر الاحصائيين الأفريقيين الذي عقد دورته الأولى في عام ١٩٥٩. ومنذ ذلك الحين، عقد المؤتمر اجتماعاته مرة كل سنتين حتى عام ١٩٨٠ عندما جرى ضمه إلى مؤتمر المخططين الأفريقيين ومؤتمر الديمغرافيين الأفريقيين وتغيرت تسميته الى المؤتمر المشترك للمخططين والاحصائيين والديمغرافيين وخبراء المعلومات الأفريقيين. وفي عام ١٩٩٤ تغيَّر ذلك الاسم مرة أخرى فأصبح مؤتمر المخططين والاحصائيين والاخصائيين الأفريقيين في مجالي السكان والمعلومات. ويجتمع المؤتمر، وهو من الهيئات الفرعية المتخصصة التابعة للمؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا، مرة كل سنتين. وهو يساعد في التعرف على الاحتياجات الإقليمية ويضع الأولويات لأعمال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال الاحصائيات. وفي كل دورة من دورات المؤتمر تقدم أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مشروع برنامج عمل للمجالات المواضيعية الأربعة للموافقة عليه. وفيما يتعلق بالاحصائيات يشمل البرنامج الاحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئية. ويقدم تقرير المؤتمر إلى المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢ - واللجنة الاقتصادية لأفريقيا على اتصال وثيق بالمكاتب الإحصائية الإقليمية في جميع البلدان الأعضاء، وعددها ٥٣ بلدا، وذلك أساسا من خلال عقد الاجتماعات وتقديم الخدمات الاستشارية ونشر المعلومات فضلا عن تبادل المواد المنشورة، بما في ذلك البيانات التجميعية والمقارنة. ومنذ عام ١٩٩٠، احتفلت البلدان الأفريقية بيوم الاحصائيات الأفريقي في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر بغية زيادة الوعي العام بأهمية الاحصائيات. وفي عام ١٩٩٥، استضافت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المؤتمر المشترك الأول للرابطة الدولية للاحصائيات الرسمية والرابطة الاحصائية الأفريقية.

٣ - وبدأت الجهود الأفريقية المتسقة لاتاحة فرص لتدريب عدد كاف من الموظفين في مجال الاحصائيات للمكاتب الاحصائية الوطنية في عام ١٩٦١. وانصب التركيز في أول الأمر على تدريب المستويات الوسطى، مع زيادة التسهيلات الفنية تدريجيا. ولكن بالرغم من هذه الجهود وبسبب النقص في الموظفين فإن حالة الموظفين في كثير من المكاتب الإحصائية الأفريقية ما زالت غير مرضية.

٤ - وفي عام ١٩٨٧ ساعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إنشاء برنامج التدريب الاحصائي لأفريقيا بدعم تمويلي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعناصر برنامج التدريب الاحصائي لأفريقيا الثلاثة هي ما يلي: برنامج بناء القدرة الأفريقية على إجراء الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، وبرنامج التدريب الإحصائي لأفريقيا، وبرنامج القدرة على تنظيم الحسابات القومية. ومنذ عام ١٩٩٣، عانى برنامج التدريب الاحصائي لأفريقيا من نكسة خطيرة بسبب قيود التمويل.

٥ - وبالإضافة الى مشروع برنامج التدريب الاحصائي لأفريقيا، تشمل أنشطة التطوير الاحصائي التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الخدمات الاستشارية الإقليمية في مجال الاحصائيات السكانية، والبرنامج التدريبي للتعدادات في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومنذ نهاية عام ١٩٩٢، يجري تقديم الخدمات الاستشارية الإقليمية في مجال الاحصائيات السكانية ضمن إطار ترتيبات صندوق الأمم المتحدة للسكان الجديدة التي يطلق عليها "أفرقة الدعم القطرية".

٦ - وبالإضافة الى أنشطة المشروع، فإن برنامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا العادي في مجال الاحصائيات يقدم المساعدة إلى البلدان الأعضاء في تنمية قدراتها الاحصائية من خلال البعثات الاستشارية، مع التركيز على التدريب أثناء العمل والحلقات الدراسية وحلقات التدريب. ولدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مستشارون إقليميون في المجالات التالية: تنظيم النظم الإحصائية الوطنية وإدارتها؛ الاحصائيات الاقتصادية؛ الاحصائيات الديمغرافية؛ إدارة قواعد البيانات؛ أخذ العينات؛ رسم الخرائط؛ الإسقاط باستخدام الحاسوب.

٧ - وتحتفظ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بقاعدة بيانات احصائية إقليمية تشتمل على بيانات اجتماعية - اقتصادية وبيئية تجمع مباشرة من البلدان الأعضاء فيها ومن جامعي البيانات الآخرين والمواد المنشورة. بيد أن قاعدة البيانات ليست شاملة. وقد اتضح أن إصلاح النظم الاحصائية لأفريقيا مسألة ذات أولوية لأن القدرات الوطنية قد تدهورت تدهورا خطيرا منذ الثمانينات. ويرجع ذلك أساسا إلى ضعف الأحوال الاقتصادية في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ونتيجة لذلك صيغت في الدورة السادسة لمؤتمر المخططين والاحصائيين والديمغرافيين وخبراء المعلومات الأفريقيين، المعقودة في عام ١٩٩٠ خطة عمل أديس أبابا للتنمية الاحصائية في أفريقيا في التسعينات. وتستند خطة العمل الى ثلاثة مبادئ أساسية هي: الدور المحوري لنظام احصائي محسَّن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والدور الرئيسي الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تطوير وترويج الاحصائيات في أفريقيا دون مساس بدور غيرها من الوكالات والمانحين؛ والحاجة إلى تنسيق الدعم المقدم من الوكالات الدولية والمانحين الدوليين.

٨ - وبغية التنسيق بين الأنشطة المضطلع بها ضمن إطار خطة العمل ومراقبة تنفيذها أنشئت لجنة التنسيق المعنية بتطوير الاحصائيات الأفريقية في عام ١٩٩١. وتتألف عضوية اللجنة من البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومراكز التدريب الاحصائي الإقليمية المشتركة في برنامج التدريب الإحصائي لأفريقيا والوكالات الأفريقية وغير الأفريقية والمانحين الأفريقيين وغير الأفريقيين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

٩ - وبرنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الحالي في مجال الإحصائيات مصمم من أجل مساعدة الدول الأعضاء فيها على تنفيذ خطة عمل أديس أبابا للتنمية الاحصائية في أفريقيا في التسعينات.

المرفق الثاني

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١ - تحتفل اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ١٩٩٧ بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. ولا يشمل اسم اللجنة الاقتصادية لأوروبا كلمة "الاجتماعية" رغم أن إدراج تلك الكلمة اقتُرح أحيانا، وذلك لأن الدول الأعضاء فيها قررت أنها تفضل أن تركز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على المواضيع الاقتصادية عموما وأن يقل تناولها للمواضيع الاجتماعية. ومع هذا، فإن مؤتمر الاحصائيين الأوروبيين يتناول جميع الاحصائيات التي تهم المكاتب الإحصائية التابعة للدول الأعضاء فيها، بما في ذلك قدر كبير من العمل في مجال الإحصائيات الاجتماعية والديمغرافية.

٢ - ومن حسن طالع اللجنة الاقتصادية لأوروبا أنها تضم في عضويتها عددا كبيرا من بلدان العالم الأكثر تقدما، وكثيرا ما يكون لدى تلك البلدان نظم إحصائية متطورة إلى حد بعيد وموارد تمكنها من الاضطلاع بالبحوث. ولذا، فقد تمكن المؤتمر منذ بدء عمله من الإبقاء على برنامج عمل نشط استنادا الى مساهمات مجموعة كبيرة نسبيا من الأعضاء فيه.

٣ - بيد أنه حدث تغيران رئيسيان في السنوات الخمس الأخيرة تقريبا أثرا على المؤتمر تأثيرا عميقا. فأولا، زاد عدد الأعضاء من ٣٤ إلى ٥٥ بلدا تضم ٢٦ بلدا توصف عادة بأنها بلدان تمر بمرحلة انتقالية، وكثير منها دول مستقلة حديثا (وبعض هذه البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أعضاء في كل من اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ).

٤ - والتغير الثاني البعيد الأثر الذي بدأ قبل ذلك بسنوات كثيرة كان تطور ونمو كل من الجماعة الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومعظم أعضائهما في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٥ - وكانت الآثار الرئيسية للتغيرين ذات شقين، أولا اعتبر المؤتمر أن التعاون التقني مع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من أولوياته الرئيسية. وثانيا، تعمل الشعبة الاحصائية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن كثب مع المكتب الاحصائي للجماعة الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وغيرها. والمؤتمر ينظر الآن، خلال دوراته السنوية العامة، في برامج عمل المؤتمر التي يشترك في تقديمها المؤتمر ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الاحصائي للجماعة الأوروبية والمنظمات الدولية النشطة في المجال الاحصائي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الأخرى. وهذا العرض المشترك ليس مجرد ارتباط فضفاض، بل كل متكامل يسترشد بعدد صغير من الأهداف والنتائج المتوقعة التي تحددها البلدان الأعضاء نفسها لقرابة ٥٠ ميدانا مختلفا من الميادين الاحصائية.

٦ - ولذا، فإن نواحي القوة الرئيسية للشعبة الاحصائية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومؤتمر الاحصائيين الأوروبيين منبثقة عن اهتمام ونشاط عدد كبير من البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، لا سيما في مكتب اللجنة الاقتصادية لأوروبا وأيضا في برنامج أنشطة الخبراء فضلا عن التعاون الوثيق مع المكتب الاحصائي للجماعة الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والوكالات الأخرى النشطة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٧ - ولذا أصبحت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولا سيما مؤتمر الاحصائيين الأوروبيين، المنتدى الذي أمكن فيه لهيئتين رئيسيتين، تضمان عددا محدودا جدا من الأعضاء (الجماعة الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، العمل بكفاءة وبأكبر قدر من الفعالية مع بلدان المنطقة من غير الأعضاء فيهما لفائدة جميع البلدان المعنية. والوكالات الدولية الأخرى، من قبيل الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ورابطة الدول المستقلة، يشملها أيضا عرض برنامج العمل المشترك (بقدر تأثير برامج عملها على منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا) ولذا فإن المؤتمر أيضا هو المنتدى الذي يمكنها أن تعمل فيه مع جميع الوكالات النشطة في المنطقة.

٨ - وفي نفس الوقت، فإن المؤتمر (وهو هيئة فرعية لكل من اللجنة الاقتصادية نفسها واللجنة الإحصائية للأمم المتحدة) قد احتفظ بصلاته مع البلدان الأخرى في العالم، ولا سيما من خلال اللجنة الإحصائية. فهو، من ناحية، يسترشد بمعايير محددة على المستوى العالمي، من قبيل نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، ومن ناحية أخرى فإن بعض نواتجه من قبيل "المبادئ الأساسية للإحصائيات الرسمية" قد أحيلت إلى اللجان الإقليمية الأخرى وقبلتها اللجنة الإحصائية أيضا على الصعيد العالمي.

٩ - وبالإضافة إلى تأثير الزيادة في عدد البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وهي زيادة أدت بدورها الى حدوث زيادة كبيرة في عدد البلدان في المنطقة التي هي بحاجة إلى مساعدة تقنية، على برنامج العمل العادي للمؤتمر، فإنها قد اضطرت اللجنة الاقتصادية لأوروبا الى تعيين مستشارين إقليميين، بمن فيهم مستشارون في مجال الاحصائيات الاقتصادية، والسعي نحو تقديم أشكال أخرى من المساعدة التقنية من قبيل تلك المقدمة من خلال مشروع ممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الاحصائيات الاجتماعية والديمغرافية.

١٠ - والمشروع المضطلع به حاليا في مجال الاحصائيات الاجتماعية والديمغرافية والممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو مثال على كيفية استخدام إحدى اللجان الإقليمية لخبرتها الفنية وعلاقاتها مع البلدان الأعضاء في حالة توافر الموارد المالية اللازمة لها. وقد مكن المشروع الشعبة الإحصائية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا من أن تسهم، بتعاون وثيق مع المؤسسات الدولية الأخرى والمانحين الدوليين الآخرين والبلدان المستفيدة، مساهمة جد كبيرة في تنمية القدرات الإحصائية للبلدان الأعضاء التي تحتاج بشدة إلى المساعدة التقنية المقدمة وتستفيد منها كثيرا.

١١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، كانت الشعبة الإحصائية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا بصدد الإعداد لتنفيذ مشروع ممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكرس لبناء القدرات في مجال النظم الإحصائية في البوسنة والهرسك.

١٢ - ومن أهم وظائف اللجنة الاقتصادية لأوروبا، التي يتسم تعاون المكاتب الإحصائية للبلدان الأعضاء بدور حاسم فيها أيضا، جمع البيانات بغية مراقبة التقدم المحرز في المنطقة، ولا سيما التقدم الاقتصادي. والشعبة الإحصائية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا مسؤولة مباشرة عن كثير من تلك الأعمال وتتولى أيضا التنسيق بين عمليات جمع البيانات التي تضطلع بها الشعب الأخرى في اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وبالرغم من أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا تجمع نطاقا عريضا من البيانات مباشرة من البلدان الأعضاء فيها فإنها حريصة على تجنب ازدواجية جمع البيانات التي تقوم بها الوكالات الأخرى، بل وعلى تقاسم البيانات معها. وتستعرض اللجنة الاقتصادية لأوروبا باستمرار تقريبا برنامج للمنشورات الاحصائية، وتتولى شعب أخرى في اللجنة الاقتصادية لأوروبا انتاج الكثير منها، ولكن لديها حاليا نحو ٣٠ عنوانا تتضمن الاحصائيات.

١٣ - وبالإضافة إلى جميع عمليات استعراض الهياكل والتمويل التي اضطلعت بها الأمم المتحدة، اضطلعت البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، من خلال بعثاتها في جنيف، في عام ١٩٩٦ باستعراض بالغ التفصيل لأنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي يقصد منها تعزيز فعالية اللجنة الاقتصادية لأوروبا وإعادة تحديد أولوياتها. ومن النتائج الهامة التي أسفر عنها الاستعراض أنه جرى التأكيد مجددا على أن الأعمال الاحصائية مجال ذو أولوية عليا وينبغي أن يخصص له قسط أكبر من موارد اللجنة الاقتصادية لأوروبا الآخذة في التناقص.

المرفق الثالث

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١ - ينبغي أن ينظر إلى دور اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال الإحصائيات في إطار دور منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في النظام الإحصائي الدولي المرتبط بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٢ - ولعرض أنشطة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال الإحصائيات ينبغي ترتيب هذه الأنشطة تحت نوعين من المهام هما:

(أ) وضع تصنيفات ومنهجيات وإجراءات دولية وتنفيذها.

(ب) إنتاج إحصائيات إقليمية ودولية قابلة للمقارنة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣ - وتتصل هاتان المهمتان بميدان التعاون الإقليمي والدولي في مجال الإحصائيات. وفي إطار المهمة الأولى، يتعين على اللجنة أن تنظم إسهامات البلدان في وضع معايير دولية، بما في ذلك إعداد موجزات لوجهات النظر الإقليمية. أما على صعيد التنفيذ، فيجب على اللجنة أن تشجع على تنفيذ المعايير، حيث ينبغي أن تكون في عملها على اتصال وثيق بالبلدان والمنظمات الدولية الأخرى. وفي إطار المهمة الثانية، وهي إنتاج إحصائيات قابلة للمقارنة، فإن المكاتب الإحصائية الوطنية في المنطقة تقدم نسبة مئوية عالية جدا من المدخلات. وهذه المهمة تنطوي هي الأخرى على علاقة وثيقة للغاية مع البلدان؛ وعلاوة على ذلك، فإن علاقة اللجنة ببقية النظام الإحصائي للأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية أساسية للمضي قدما نحو إيجاد ممارسات مشتركة وأرقام قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي.

٤ - وتنطوي الأنشطة الإقليمية على التسليم بتنوع النظام الإحصائي الدولي. وعلى الرغم من أن هذا التنوع موجود أيضا داخل منطقة اللجنة، من المقبول القول إن هناك درجة هامة من التجانس النسبي في تطوير الأنظمة الإحصائية للبلدان وأن أولويات هذه البلدان في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية متماثلة. والواقع أن إحدى المهام الرئيسية الثلاث للجنة منذ إنشائها في عام ١٩٤٨ تتمثل في تقديم المساعدة على تطوير المعلومات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥ - وقد تطور دور اللجنة خلال العقود الخمسة التي ظلت تعمل فيها في مجال الإحصائيات. ففي البداية، كانت القدرات الوطنية شديدة الضعف، وخاصة في مواضيع من قبيل الحسابات القومية، غير أن بناء القدرات تحسن تدريجيا بمرور السنين، وظهرت مجالات جديدة. وفي الوقت الحاضر، أصبحت الإحصائيات البيئية ذات أولوية، ويجري بناء القدرة على جمع هذه الإحصائيات. وفي المراحل الأولى من عملية بناء القدرات، اضطلع النظام الدولي واللجنة بدور رئيسي عادة. ومع مضي الوقت، اكتسبت البلدان خبرة، وزادت أهمية التعاون الأفقي وأهمية دور البلدان. وبسبب هذه الاعتبارات، يصبح دور اللجنة حيويا:

فقد فقدت بعض الأنشطة أهميتها في حين أنشئت أنشطة جديدة. وفي كثير من المجالات عملت اللجنة كوكالة منفذة لمشاريع تمولها مؤسسات من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

٦ - وتعمل اللجنة، في جهد مشترك مع أمانة منظمة الدول الأمريكية، بوصفها أمينا تقنيا لاجتماع مديري الإحصائيات في الأمريكيتين. وفي إطار هذا الاجتماع، وضع برنامج للأنشطة ووزعت مهام التعاون الإقليمي والدولي في الميدان الإحصائي في مجالات الحسابات القومية، والإحصائيات البيئية، ونشر المعلومات، والمؤشرات الاجتماعية والديمغرافية. وفي ميادين أخرى، من قبيل الجوانب المؤسسية للمكاتب الإحصائية الوطنية، والقطاع غير الرسمي، والتجارة الخارجية، تم أيضا تحديد الأنشطة ذات الهياكل التنظيمية الضعيفة، وهناك هدف يتمثل في إدماج هذه الأنشطة في البرنامج الإقليمي. ووزعت المسؤوليات فيما بين البلدان والمنظمات الدولية. ويتسم دور اللجنة كجهة محورية بأهمية كبيرة، إلا أن المشاركة المتزايدة للبلدان أساسية. وهذا له أهمية خاصة لأن نطاق الأنشطة الإحصائية زاد بمضي الوقت في حين انخفضت الموارد لأغراض التعاون الإقليمي والدولي.

٧ - وقد ظل دور اللجنة كمنتج وموزع للإحصائيات القابلة للمقارنة يتسم على الدوام بأهمية كبرى في المنطقة. وينبغي ألا يغيب عن البال أن اللجنة هي في الوقت ذاته منتج ومستعمل للمعلومات. فالمنشورات التي تصدرها من قبيل "عرض عام أولي لاقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، و "الدراسة الاستقصائية"، و "بانوراما اجتماعية" هي من بين أهم التقييمات الدورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. ومصارف البيانات التابعة للجنة هي من بين أهم وأوثق مصادر المعلومات التي يستفيد منها الجمهور والقطاع الخاص في المنطقة، وربما تشكل أكثر مصادر المعلومات تواترا في وسائط إعلام أمريكا اللاتينية. وفي النهاية فإن اللجنة تقوم عادة بتنفيذ مشاريع مشتركة مع مؤسسات إحصائية أو اقتصادية وطنية لتقديم دراسات في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت الحاضر، تجري اللجنة، بالتعاون مع البلدان، دراسات إقليمية مقارنة بشأن إصلاحات الاقتصاد الكلي والإصلاحات المؤسسية وتقوم بإصدار منشورات مشتركة في ميدان الفقر والأحوال الاجتماعية.

٨ - وتتعاون اللجنة مع بعض البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية من أجل نقل التقدم التكنولوجي والمنهجي إلى المنطقة. ومن المهم في هذا الصدد مثال "CESD-Madrid"[(أ)] الذي يقدم تعاون الجماعة الأوروبية من خلاله للمنطقة. وفي الوقت ذاته، بذلت جهود من خلال لجنة التنسيق الإدارية بهدف تنسيق التعاون مع المنظمات الدولية. فمشاركة هذه المنظمات في اجتماعات مديري الإحصائيات تعتبر من الأهمية بمكان.

٩ - وأخيرا، فإن العلاقات مع الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة علاقات مستمرة وهامة جدا سواء في وضع المعايير وتنفيذها أو في إنتاج إحصائيات دولية قابلة للمقارنة. ويعد التعاون في حالة قاعدة بيانات تجارة السلع مثالا هاما على التنسيق والكفاءة.

(أ) فرع مدريد لمركز التدريب الأوروبي للإحصائيين الاقتصاديين للبلدان النامية.

المرفق الرابع

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١ - اللجان الإقليمية متعددة التخصصات في طابعها ولا تستمد قوتها من توجُّهها نحو احتياجات المنطقة التي تخدمها فحسب ولكن أيضا من تخصصها في عدد من المجالات المواضيعية. وتبقى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، باعتبارها هيئة تابعة للأمم المتحدة، على اتصالات قوية جدا ومنتظمة مع عدد من البلدان الأعضاء والبلدان المنتسبة على كل من صعيد وضع السياسات والصعيد التقني. وفيما يتعلق بميدان الإحصائيات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تعتبر لجنة الإحصائيات - وهي هيئة فرعية تابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ - المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة التي تغطي هذا المجال الواسع. وفي الوقت ذاته، تبقى أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على اتصالات وثيقة مع المكاتب الإحصائية الوطنية. وهذه العوامل وغيرها تجعل اللجنة مسايرة لاحتياجات أعضائها وأعضائها المنتسبين من الإحصائيات، وتجعلها أقدر فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ برامج ذات صلة ونافعة. وفي حين يشكل القرب من البلدان فائدة أكيدة في تنمية تخصص جغرافي - وهو شيء يصعب على الكيانات خارج المنطقة تحقيقه - فإن التغاير الملحوظ فيما بين بلدان منطقة اللجنة يتطلب مهارات خاصة ومعارف وتخصصات محددة، لاعتماد نهج لكل حالة على حدة متى اقتضى الأمر ذلك.

٢ - وتضطلع اللجنة بدور هام في تحسين القدرات الإحصائية الوطنية في بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل وبالعمل كأداة اتصال بين الأنظمة الإحصائية الوطنية والعالمية. وهي تشجع على تبادل المعلومات التقنية والخبرات القطرية؛ وتساهم بشكل ملحوظ في تنمية المهارات؛ وتسهل تطور القواعد والمعايير الإقليمية، وإدراج الشواغل الإقليمية في المعايير العالمية، وتعزيز هذه المعايير الدولية.

٣ - وللجنة الإحصائيات التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تاريخ عريق امتد ٤٥ سنة كانت فيه بمثابة مؤتمر إقليمي. فقد بدأت بوصفها المؤتمر الإقليمي للإحصائيين المعقود في عام ١٩٥١؛ وغيرت اسمها في عام ١٩٥٧ إلى مؤتمر الإحصائيين الآسيويين؛ ثم أعيدت تسميتها في عام ١٩٧٤ لتصبح لجنة الإحصائيات عندما غيرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اسمها من اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتضم رسميا الجوانب الاجتماعية من التنمية، علاوة على منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية. والدور الهام الذي تضطلع به اللجنة يتضح أيضا من أن الحكومات قررت خلال عدة تحولات وعمليات إعادة هيكلة في اللجنة أن تبقي لجنة الإحصائيات كهيئة فرعية تابعة للجنة.

٤ - وتتيح الدورات التي تعقدها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ولجنة الإحصائيات فرصا لاستعراض وتقييم الأنشطة الإحصائية الوطنية، وتحديد الشواغل والمسائل المشتركة،

ووضع نُهج إقليمية لمواجهة التحديات الجديدة، وتعزيز التنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

٥ - وعلى أثر ملاحظات صدرت عن اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والعشرين مؤداها أن دور المؤتمرات الإحصائية الإقليمية وشُعب الإحصائيات حيوي، وجهت لجنة الإحصائيات اهتماما خاصا لتعزيز دورها وأدائها مع قيامها باستعراض وتنقيح صلاحياتها في عام ١٩٩٤. واعتمدت اللجنة أيضا نهجا جديدا يواصل بموجبه مسؤولوها المنتخبون العمل كمكتب إلى أن يحين موعد الانتخابات المقبلة للمسؤولين. وهذه الترتيبات تستتبع مزيدا من التسليم من جانب أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وأعضائها المنتسبين بملكية الأنشطة الإحصائية للجنة وتكفل استمرارية القيادة والتوجيه من جانب المكتب فيما بين دورات لجنة الإحصائيات. واللجنة، إذ وافقت على العمل كجهة محورية للتنمية الإحصائية الإقليمية، بدأت أيضا في استحداث أدوات أقوى لتنسيق مختلف جوانب الأنشطة الإحصائية في المنطقة.

٦ - وقد برز الفريق العامل للخبراء الإحصائيين، الذي يجتمع عادة في السنوات التي لا تعقد اللجنة دورتها فيها، بوصفه منتدى مفيدا وقويا. وقد حضر ٢٣ عضوا وعضوا منتسبا دورته التاسعة المعقودة في أوائل عام ١٩٩٦ جاءت وفودهم من عواصمهم دون استثناء. كذلك تجتذب لجنة الإحصائيات عادة حضورا قويا من العواصم، وهي سمة ليست بارزة لدى الهيئات الفرعية الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. والاهتمام الكبير بالأنشطة الإحصائية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من جانب أعضائها وأعضائها المنتسبين يتضح أيضا من حجم الحضور في الاجتماعات التقنية. ونظرا لأن هذه الاجتماعات تنظَّم على الدوام تقريبا في إطار مشاريع خارجة عن الميزانية، فإن تكلفة المشاركة بالنسبة لمرشح قطري واحد تتحملها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في العادة. بيد أن بلدانا نامية كثيرة ترسل مشاركين عدة باستخدام مصادر التمويل المتاحة لحكوماتها. وترى أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في هذا دلالة قوية على فائدة اجتماعاتها التقنية.

٧ - وأمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تشجع تبادل الخبرات من خلال الاجتماعات، والخدمات الاستشارية، والمنشورات، ونشر المعلومات التقنية، وتساعد على تعزيز القدرات الوطنية من خلال تنمية الموارد البشرية بتنظيم دورات وحلقات عمل تدريبية، أساسا من خلال جهازها التدريبي وهو المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ. ويرجع نشوء المعهد إلى إجراءات اتخذها مؤتمر الإحصائيين الآسيويين في الستينات، خلال حقبة اتسمت ببناء المؤسسات وهي حقبة شهدت أيضا قيام اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى بإنشاء مصرف التنمية الآسيوي. وهذا المزيج من أساليب التعاون التقني يسفر عن تآزر الآثار الناتجة عنها. فالاجتماعات التقنية، والدورات وحلقات العمل التدريبية الإقليمية، والمنشورات المنهجية تساعد في عملية تبادل المعلومات بشأن القضايا والمواضيع التي هي محل اهتمام مشترك. وفي كثير من الحالات، تنظم الأنشطة أيضا على أساس دون إقليمي لاكتساب رؤية أوضح. ومن ناحية أخرى، فإن الخدمات الاستشارية التي تقدمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط

الهادئ والدورات القطرية التي ينظمها المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ توفر القدرة على التركيز على المسائل ذات الصلة للبلد المعني. وتكمن قوة هذا النهج في الروابط السليمة القائمة فيما بين مختلف الأساليب وفي قدرة اللجنة على تأمين التعاون بين المنظمات الدولية والبلدان. من ذلك مثلا أن اللجنة تمكنت من المشاركة في العملية العالمية الطويلة لتنقيح نظام الحسابات القومية وتقديم مدخلات نيابة عن منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونظمت حلقات دراسية دون إقليمية لإدخال نظام الحسابات القومية المنقح، وهي تزمع تنظيم عدة حلقات عمل دون إقليمية لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وفي الوقت ذاته، فإن الخدمات الاستشارية متاحة لفرادى البلدان بشأن تنمية وتحسين الحسابات القومية، في حين يمكن تنظيم دورات قطرية بشأن نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ بناء على طلب يقدمه المعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ. وهذا النهج المتشعب هو الذي ييسر للجنة تجميع الموارد الشحيحة وتحقيق نتائج ملموسة.

٨ - وهناك سيناريو آخر يمكن أن يصوره ما حدث من تطورات على أثر اجتماعات عقدت بشأن التصنيفات الاقتصادية المستخدمة في تعدادات السكان؛ وقد نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وحكومتا استراليا ونيوزيلندا هذه الاجتماعات بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبالتعاون الوثيق مع منظمة العمل الدولية والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة. وفي أعقاب الاجتماعات، طلب عدد من البلدان مساعدة في مجال تنقيح تصنيفاتها واستخدام الترميز بمساعدة الحاسوب. وفي حين قدمت اللجنة خدمات استشارية، التُمس تعاون منظمة العمل الدولية ولجنة المحيط الهادئ ومكتب الإحصائيات في نيوزيلندا والمكتب الاسترالي للإحصائيات بتقديم مساعدة تقنية للبلدان الطالبة. وقد وفرت الاجتماعات الأولى زخما للتطورات، ثم أعقبها قيام لجنة المحيط الهادئ بإنشاء فريق خبراء بمشاركة وثيقة من جانب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بغية وضع صيغة أخرى من التصنيف الدولي الموحد لبلدان المحيط الهادئ الجزرية النامية. وهذا مجرد واحد من أمثلة عديدة على ما تضطلع به اللجان الإقليمية من أدوار هامة وما يتولد عن أنشطتها من آثار مضاعِفة.

المرفق الخامس

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١ - ينبغي، في سياق الإصلاحات المتعلقة بالأمم المتحدة عامة وباللجان الإقليمية خاصة، تعزيز دور الشُعب الإحصائية من أجل القيام بمزيد من الرصد الفعال للتقدم الحاصل في عمليات التطوير العالمية والإقليمية فضلا عن تقديم المساعدة الى المنظمات الإحصائية الوطنية في البلدان النامية لتصبح أكثر استجابة للاحتياجات الوطنية والدولية بغرض إعداد الإحصائيات في الوقت المناسب وبصورة تتسم بالكفاءة.

٢ - وتتوفر للجان الإقليمية ميزة نسبية من حيث أنها أوثق اتصالا بالبلدان الأعضاء التي تقدم الخدمات لها كما تتوفر لها المعرفة والإدراك بصورة جيدة ووثيقة لاحتياجاتها المحددة فضلا عن معرفتها للمشاكل التي تواجهها تلك البلدان. ولذا فهي في مركز فريد يتيح لها التعاون مع البلدان الواقعة في منطقة كل منها فيما يتعلق بتكييف وتنفيذ البرامج الإحصائية الوطنية والإقليمية استجابة للتوصيات والقرارات المنبثقة عن المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة والاتحادات العالمية. وتستطيع تلك اللجان الإقليمية أيضا أن تكون بمثابة جهات محورية لنشر المعلومات الإقليمية عن المناطق التابعة لكل منها. وقربها الجغرافي يجعل أنشطتها في هذه المناطق متسمة بالفعالية من حيث التكلفة وأكثر استجابة للاحتياجات الوطنية والإقليمية.

٣ - وتتوفر للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ميزة إضافية وهي أن جميع الدول الأعضاء فيها تستخدم اللغة ذاتها وهي العربية، التي تعتبر اللغة الرسمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وعلاوة على ذلك يتيح المركز الفريد لتلك اللجنة الاضطلاع بدور مهم في عملية السلام الجارية في المنطقة، وهي عملية تتطلب استمرار وتطوير البيانات الدقيقة والفعالة اللازمة لرصد ومواصلة نجاح العملية.

٤ - وكان للأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة من قبل، بما في ذلك ما تم مؤخرا من إنشاء لجنة الإحصائيات التابعة للجنة، بعض الأثر على تطوير الإحصائيات في المنطقة. إلا أن الإدارات الإحصائية في معظم بلدان اللجنة لم تبلغ بعد مستوى مقبولا من التطور مقارنة بالمستويات الموجودة في المناطق الأكثر تقدما، وتتسم خطى تطوير الاحصائيات الوطنية بأنها أبطأ من خطى التطوير في قطاعات حكومية أخرى. وينبغي أن تتوفر للجنة القدرة على القيام بدور أقوى في تطوير الإحصائيات في المنطقة. ومع ذلك، فمن أجل الاضطلاع بدور أكثر فعالية، ينبغي تعزيز ولاية شعبتها الإحصائية، والموارد المقابلة بحيث تشمل ما يلي:

(أ) تعزيز قدراتها كهيئة تابعة للأمم المتحدة على الاضطلاع بالبرامج والمشاريع الدولية في المنطقة؛

(ب) تعزيز دورها كمنسقة للأنشطة الإحصائية الإقليمية، وكبادئة لأنشطة بناء القدرات والمؤسسات، وكمحفل للإحصائيين الوطنيين والإقليميين؛

(ج) تعزيز دورها كمركز تدريبي لتنمية الموارد البشرية في مجال الإحصائيات في المنطقة؛

(د) تعزيز دورها كوكالة منفذة لا فيما يتعلق بالمشاريع الإقليمية فحسب، بل والمشاريع الوطنية أيضا. وفي هذا الصدد، تستطيع اللجنة أن تستفيد من خبرتها ومن الخبراء الموجودين في المنطقة ممن تتوفر لهم الخلفية الثقافية التي تمكّنهم من معالجة الحالات على الصعيدين الوطني والإقليمي بصورة ناجحة وبتكلفة أقل. وفي الوقت الراهن، تستبعد اللجنة من مشاريع كثيرة من مشاريع بناء المؤسسات في المنطقة، بما في ذلك تلك التي تنفذ في البلد الذي يوجد فيه مقر اللجنة؛

(هـ) الحد من تهميش اللجنة في نظام الاحصائيات الدولي، بالسماح لها بامتلاك الموارد الضرورية اللازمة لقيامها بالمشاركة بنشاط في البرامج والأنشطة وأفرقة العمل والفرق العاملة الدولية. وينبغي ألا يقبل بعد الآن عدم قيام البرامج والمشاريع الدولية الممولة بأخذ تمويل عناصرها الإقليمية في الاعتبار؛

(و) منح اللجنة ولاية ترجمة الوثائق الإحصائية الفنية إلى اللغة العربية. فهذه الوثائق كان يترجمها حتى الآن في نيويورك مترجمون ليست لهم أية معرفة بالموضوع. وكثيرا ما تكون الترجمة لا معنى لها أو مضللة أو غير سليمة من الناحية الفنية. وسيقوم بترجمتها في اللجنة إحصائيون يفهمون المعنى المقصود للمصطلحات الفنية كما يعرفون المصطلحات العربية المقابلة لها. وسيقوم بمراجعة الترجمة موظفون من الشـُعبة الإحصائية بما يضمن أن تخدم الترجمة الغرض المقصود منها. وبالفعل اقترحت اللجنة الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في دورتها الأولى المعقودة في عمان، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، أن تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المعنية، بالعمل معا من أجل توحيد المصطلحات المستخدمة في مجال الإحصائيات.

المرفق السادس

معلومات عامة عن اللجان الإقليمية

	اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	اللجنة الاقتصادية لأوروبا	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
تاريخ انشائها	١٩٥٨	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٧	١٩٧٤
البلدان الأعضاء	٥٣	٥٥[أ]	٤٨	٦٠[ب]	١٣
المكان	أديس أبابا	جنيف	سانتياغو	بانكوك	عمان
تواتر اجتماعات اللجنة الاحصائية الحكومية الدولية	كل سنتين	سنويا	كل سنتين	كل سنتين	كل سنتين
عدد موظفي الشعبة الاحصائية	٣٠	٤٣[ج]	٣٤[د]	٣١	١٧
مجموع موظفي اللجنة	٧٧٣	٢٤٠[هـ]	٥٨٠	٧٢٠	٢٦٤

(أ) من بين البلدان الـ ٥٥ الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا هناك أيضا ٨ من بلدان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

(ب) من بين الأعضاء والأعضاء المنتسبين الـ ٦٠ في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، هناك أيضا ٨ بلدان تنتمي الى اللجنة الاقتصادية لأوروبا و ٤ بلدان أخرى أعضاء على أساس غير إقليمي.

(ج) من بين موظفي الشعبة الاحصائية للجنة الاقتصادية لأوروبا الـ ٤٣، هناك ٩ لا يعملون في المجال الاحصائي.

(د) من بين موظفي الشعبة الاحصائية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي البالغ عددهم ٣٤ موظفا، هناك ٧ لا يعملون في المجال الاحصائي.

(هـ) مجموع موظفي اللجنة الاقتصادية لأوروبا قليل نسبيا لأن مكتب الأمم المتحدة في جنيف يضطلع بكثير من المهام نيابة عنها (في مجالات شؤون الموظفين، والشؤون المالية، وما الى ذلك).

- - - - -